مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (1)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (1) 2015

العنف ضد المرأة، أسبابه، وأساليب علاجه

حمزه يوسف أحمد*

(تاريخ الإيداع 10 / 12 / 2014. قبل للنشر في 26 / 2 / 2015)

□ ملخّص □

المرأة هي نصف المجتمع الذي ينجب ويربي النصف الآخر، ورفع الظلم عن المرأة هو رفعه عن المجتمع كله فهي المجتمع بأكمله ، ومن هنا كان تحرر المرأة هو تحرر للأوطان، والإنسان حيث لا يمكن للأم المستعبدة أن تنجب ولداً متحرراً، ولا يمكن للأم المريضة أن تنجب صحيح الجسم ، والعقل ، ولهذا كان لا بد من توجيه الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بالمرأة، وخلق المناخ الملائم الذي يساعدها في الخروج من بوتقة الجهل والظلام إلى ساحة العلم والنور، وتهيئة الظروف المناسبة التي تمكنها من تطوير نفسها، وبالتالي تطوير كل المجتمع . لذا يجب أن يكف الرجل عن ممارسة العنف ضدها ، فهذا الأمر يشل قدرتها على الحياة، وعلى الشعور بالكرامة والإنسانية ، وإذا لم يقتنع بهذا الأمر فيجب إجباره بكافة الوسائل، والطرائق الممكنة .

الكلمات المفتاحية: المرأة، العنف ضد المرأة ، المجتمع .

* ماجستير – علم الاجتماع–كلية الآداب – جامعة تشرين– اللاذقية –سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (37) العدد (1)2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (1) 2015

Violence against women, causes, and methods of treatment

Hamsah Yosef Ahmed*

(Received 10 / 12 / 2014. Accepted 26 / 2 / 2015)

□ ABSTRACT □

Women is the half of society, which born and grow the second half, so take-up the oppression on women men to take-up it on whole society , because the women is the whole society, so the freedom of women is the freedom of country and human, where the thrall mother cannot born freedom child , and sick mother cannot born healthy body, and mind child, so we must be attention toward necessary care of women ,and create suitable climant ,which help her to egress from the crucible of blindness, and darkness toward the court of science , and light supply the suitable circumstance, which command her to developed herself , and subsequently to developed the whole society, so man must stop to uses the Violence against women, because these thing disrupt her capability to life, and to feel her dignity, and humanity, but if he did not belief in these thing ,so we must constraint him by all possible procedure ,or methods .

Keyword: women ,Violence against women, society

*Master of Sociology , Faculty of literature, University Tishreen, Lattakia, Syria .

مقدمة :

إن المرأة هي الأم والأخت والزوجة ويفترض أن تعطى المكانة التي تستحقها أما اليوم نرى أن المرأة تتعرض للظلم والعنف بكافة أشكاله وليس هذا العنف مقتصراً على مجتمعنا العربي بل يغطي كافة أنحاء العالم ، وإن القهر الواقع على المرأة من جانبين جانب الدولة وجانب الزوج والأسرة الأبوية وتحرير المرأة العربية لن يكون حقيقة فعلية إلا إذا زال القهران الواقعان عليها من الدولة ومن الأسرة معاً . والمرأة العربية لم تكن سلبية ولم تكن ضعيفة كما هي اليوم ونحن بحاجة إلى علم نفس جديد يدرس شخصية المرأة العربية القديمة والجديدة ويقدم حقائق جديدة عن نفس المرأة .

كما لابد من العمل على تغيير نظرة البعض السلبية أو المسيئة للمرأة أو التي تعتبرها مصدر الشرور أو رمز الغواية والفساد وأنها تستمد مكرها من الشيطان ، إذ يكفي المرأة شرفاً أنها المعطاءة التي تفني نفسها من أجل أطفالها ، ومن منا يستطيع أن ينكر فضل الأم أو ينسى دفء حضنها عندما تشتد عليه مصاعب الحياة. وحرية المرأة أيضاً أن تكون على حقيقتها فلا تزّيف نفسها لترضي زوجها خوفاً من أن يطلقها ولا تزيف مشاكلها لترضي الرجل حتى يتزوجها ولا تزيف أخلاقها ورغباتها وسعادتها لترضي المجتمع حتى لا يحاربها أو يتهمها بالخروج عليه .

مشكلة البحث :

تكمن المشكلة في أن العنف ضد المرأة هو إهدار لأدميتها وأهليتها والتي هي أعظم نعم الله التي يجب الحفاظ عليها وصونها والعنف ضد المرأة هو إعاقة لحركتها ونشاطها في المجتمع وإنتاجيتها سواء داخل البيت أو خارجه هذا العنف الذي يقتل روحها ويدمر إحساسها بكرامتها الإنسانية إلى متى سيستمر هذا العنف في العالم ضد المرأة ؟ وإلى متى ستستحدث في مشاهدات آلاف الانتهاكات التي تحدث لحقوق المرأة في العالم دون تحريك ساكن في الوقت التي تتعالى فيه الصيحات عن حقوق الإنسان لا بل حتى حقوق الحيوان ؟ إلى متى سنصمت عن أخطاء مجتمعنا تجاه المرأة ونلقي بالتهمة نحو غيرنا ؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من خطورة ظاهرة العنف الموجه نحو المرأة فيما يتعلق بوصفها في الأسرة ومكانتها بالنسبة لزوجها وأطفالها ، إضافة إلى موقعها في المجتمع وأدائها فيه ونجاحها في حياتها ، وصحتها النفسية التي تتدهور نتيجة تكرار الإساءات والإهانات والمعاملة السيئة والقوة ، كما إن أهمية هذا البحث تنتج من قلة الدراسات التي تتناول موضوع المرأة بشكل عام والعنف ضدها بشكل خاص وذلك خوفاً من نظرة المجتمع الظالمة تجاه من تتناول هذه الظاهرة بالدراسة بأنها من ضحايا العنف وإلقاء المسؤولية عليها في العنف الذي يمارس ضدها . كما تأتي أهمية هذه الدراسة في التعريف بأشكال العنف فالعنف ليس مقصوداً على الضرب والعنف الجسدي بل هو الظلم الذي يطال المرأة بكافة أشكاله جسدياً كان أم نفسياً أم جنسياً أم قانونياً تعّرف النساء على أساليب مقاومة العنف ضدهّنْ .

أهداف البحث : تكمن أهداف البحث فيما يلي : 1-التعريف بمفهوم العنف ضد المرأة . 2-التعريف بأشكال العنف ضد المرأة . 3-إلقاء الضوء على أهم أسباب العنف ضد المرأة . 4-التعريف بالنظريات المفسرة للعنف ضد المرأة . وتقديم مجموعة مقترحات لعلاج العنف ضد المرأة .

فرضيات البحث :

1-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع والأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني في زيادة ممارسة العنف ضد المرأة . **2**-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع والأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني في زيادة العنف الممارس ضد المرأة .

-**عينة البحث** : مجموعة من أفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع ، وأفراد ذات مستوى تعليمي متدني ، إضافة إلى مجموعة من أفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع وأفراد أسر ذات مستوى اقتصادي متدني . (20 مستوى تعليمي ، 20 مستوى اقتصادي) .

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي ينطلق من ظاهرة موجودة في المجتمع وهي ظاهرة العنف ضد المرأة .

-**حدود البحث** : تم إجراء هذا البحث في محافظة اللاذقية ، 2013-2014 .

-**التعريفات الإجرائية** :

-**العنف** : هو أي سلوك عنيف أو ظالم يمارس من قبل شخص تجاه شخص آخر بهدف إخضاعه وإذلاله والسيطرة عليه .

-**العنف ضد المرأة** : هو أي ظلم أو اعتداء يقع على المرأة فقط لكونها امرأة وقد يكون جسدياً أو نفسياً أو جنسياً أو اجتماعياً ، وحتى قد تمارس المرأة عنفاً ضد المرأة ويجب العمل على القضاء على هذه الظاهرة لما لها من نتائج وخيمة على المرأة .

الدراسات السابقة:

1-**الدراسة الأولى** : عنوان الدراسة : العنف ضد المرأة في سورية . مكان الدراسة : الجمهورية العربية السورية. قام بالدراسة : الاتحاد العام للمرأة التابع للدولة وموّلها صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة في سورية وتم نشرها في شهر نيسان من عام 2006 م .

أهم نتائجها : تقول الدراسة أن واحدة من بين كل أربع سيدات متزوجات تتعرض للضرب عادة من زوجها أو أبيها . وتقول الدراسة أن النساء المتزوجات هنّ الأكثر احتمالاً للتعرض للضرب ، ووجدت الدراسة أن حجج اللجوء للعنف تتراوح بين إهمال الواجبات المنزلية ومحاصرة الزوج بأسئلة أكثر مما ينبغي ، وقالت أقل من 1 % من النساء اللاتي سماهن الاستطلاع أنهن تعرضن للعنف من شخص غريب تماماً . وتقدر الدراسة أنه تقع ما بين 200-300 جريمة شرف في سورية سنوياً معظمها في المجتمعات الريفية أو البدوية ، ويعني هذا أن نصف جرائم القتل التي ترتكب في سورية سنوياً ترتكب ضد نساء باسم الشرف .

2-**الدراسة الثانية** : عنوان الدراسة : العنف ضد المرأة في البحرين . مكان الدراسة : مملكة البحرين . قام بالدراسة : مركز البحرين للدراسات والبحوث حول العنف الموجه ضد المرأة في البحرين ، وقد أجريت الدراسة عام 2006 .

أهم نتائجها : إن احتمالات ممارسة العنف تزداد كلما قل مستوى دخل الأسرة ، كما أشارت الدراسة إلى الدور الذي تلعبه الموروثات التعليمية والتراث والتنشئة الاجتماعية في ظاهرة عنف الرجل ضد المرأة وخاصة في النطاق الأسري ، وأكدت نتائج الدراسة على أن غالبية العينة المبحوثة يؤكدون وجود ظاهرة عنف ضد المرأة في مملكة البحرين إذ تلعب نسبة المستجيبين 95 % من مجموع العينة وتفوق نسبة النساء 48.4 % للرجال ، وهي متمركزة في فئة المتزوجين ، رغم سعي البعض إلى إخفاء وجودها كظاهرة إلا أن الدراسة تؤكد على انتشار العنف الزوجي .

3-الدراسة الثالثة : عنوان الدراسة : تقرير الأمم المتحدة عن أشكال العنف المختلفة ضد المرأة في العالم. مكان الدراسة : شمل المجال المحلي والإقليمي والدولي . وقد جاءت هذه الدراسة عبر مساهمة خبيرات دوليات في شؤون المرأة حول العالم إضافة إلى مساهمة المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الحكومية بما فيها تلك المنظمات الدولية ذات الصفة غير القومية وقد نشر هذا التقرير عام 2009 .

أهم نتائجها : يتأثر العنف ضد المرأة بدرجة تقدم أو تخلف السياق الاجتماعي الذي توجد فيه ، فالعنف يزداد حيث تواجه المرأة مستويات معيشية متدنية والعكس أيضاً صحيح . ومن هنا يمكن القول بأن العنف ضد المرأة لا يرتبط بعامل مجتمعي وحيد بقدر ما يرتبط بشبكة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية والدينية والعرقية والإثنية تتشابك فيما بينها لتولد تلك الأسباب المؤدية للعنف ضد النساء والداعمة له . وهذا ما يؤدي إلى تعدد المنظورات المختلفة التي يجب أن تشترك في الكشف عن شبكة العنف ضد المرأة مثل الدراسات النسوية وعلم الجريمة والتنمية وحقوق الإنسان والصحة العامة وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والدين والبحوث القانونية والتشريعية .

وكشفت الدراسة أن نسبة انتشار العنف البدني الذي يرتكبه شريك حميم في أي وقت من حياة المرأة يتراوح بين 13 % و 61 % . كما بينت دراسات وأد البنات في استراليا ، وجنوب أفريقيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية أن ما يتراوح بين 40 و 70 % من النساء اللاتي قتلن بأيدي أزواجهن أو أصدقائهن ، وكشف التقرير عن الممارسات الواسعة المتعلقة بختان المرأة في أماكن عديدة من العالم حيث يقدر أن أكثر من 130 مليون بنت وامرأة يعشن اليوم قد تعرضن لهذه العملية معظمهن في إفريقيا وبعض بلدان الشرق الأوسط .

-الإطار النظري: مدخل إلى مفهوم العنف :

عرّفه فرج عبد القادر طه : بأنه السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثماراً صريحاً بدائياً كالضرب والتقتيل للأفراد والتكسير والتدمير للممتلكات واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره . . ويمكن أن يكون العنف فردياً (يصدر عن فرد واحد) كما يمكن أن يكون جماعياً (يصدر عن جماعة ، أو هيئة أو مؤسسة تستخدم جماعات وأعداداً كبيرة على نحو ما يحدث في التظاهرات السلمية التي تتحول إلى عنف وتدمير واعتداء أو استخدام الشرطة والبوليس للعنف في فضه للتظاهرات والاضطرابات . (طه ، 1993 ، ص551) .

. ويعرّفه الدكتور نوفل إبراهيم نوفل: بأنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طريق قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مما يتسبب في إحداث أضراراً مادية ومعنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى . (إبراهيم ، 2003 ، ص91) .

مفهوم العنف ضد المرأة: هو أي عمل عنيف عدائي أو مؤذ أو مهين تدفع عليه عصبية الجنس يرتكب بأي وسيلة كانت بحق أية امرأة لكونها امرأة ، ويسبب لها أذى نفسي أو بدني أو معاناة بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا

القبيل أو القسر أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية ، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة . (مفهوم العنف ضد المرأة www.google.com) .

وهناك تعريف آخر للعنف ضد المرأة تقدمه **الدكتورة ليلى عبد الوهاب** ، وتعني به ذلك السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص سواء أكانت زوجة أو أما أختاً أو ابنة ، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية ، الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمع والأسرة على السواء نتيجة لسيطرة النظام الأبوي بآلياته الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية .

وفي واقع الأمر فإن تفسير حالة الخضوع بل التسامح التي تتعامل بها المرأة مع مختلف صور الاضطهاد والقهر الذي تتعرض له في المجتمع والأسرة ، والذي يتخذ من العنف وسيلة للتعبير عن نفسه يمكن إرجاعها إلى شيوع حالة من الاغتراب لدى المرأة تجعلها تعلي من شأن ومكانة ورغبات قاهرها على حساب وجودها الذاتي والموضوعي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاغتراب عند المرأة العربية بصفة خاصة لا يقف عند جانب بعينه بل يتعدد ليشمل مختلف جوانب حياتها الاقتصادية والاجتماعية والعائلية والتعليمية والنفسية والجنسية. (عبد الوهاب، 1994 ، ص16-17) .

وهناك التعريف العالمي للعنف: يعرف العنف ضد المرأة في الإعلان العالمي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة على أنه يعني :أي اعتداء ضد المرأة على أساس الجنس والذي يتسبب ، أو قد يتسبب في إحداث إيذاء أو ألم جسدي أو نفسي للمرأة ، ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة . (مفهوم العنف ضد المرأة : www.google.com) .

. التعريف الإجرائي للباحث : العنف ضد المرأة هو أي فعل يمارس ضد المرأة تحديداً يتسبب لها بأذى جسدي أو نفسي ، أو أي فعل يمارس ضد المرأة يحمل طابع الظلم والعدوان ويجردها من حقوقها التي منحتها لها الديانات السماوية ، والتي تستحقها على اعتبار أنها نظيرة للرجل وتساويه في الحقوق والواجبات.

من هو المعنِف ؟ لسنوات عديدة كان المعنف يعتبر مجهولاً ومن الغرباء فكان دائماً يتم تحذير الأبناء والبنات من الغرباء ، والذين يرتدون معطفاً أسود ، ويحاولون إغوائهم بالمال وبالشوكولاته لكي يقوموا باختطافهم ، إلا أن صورة المعنف اختلفت الآن حيث تشير الدراسات إلى أن 95% من المعنفين معروفين بالنسبة للضحايا ، وعلى الأغلب من الأسرة نفسها ، وتبقى نسبة 5% للغرباء ، وبالتالي فإن حجم العنف الواقع على المرأة هو من الذكور المحيطين بها سواء الزوج والذي تؤكد دراسة المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري والتي قام بها معهد الملكة زين الشرف بأنه يأتي في الدرجة الأولى يليه الأب ومن ثم الأخ . (من هو المعَنف ، www.google.com) .

أشكال العنف ضد المرأة :نذكر من أشكال العنف ضد المرأة:

1- العنف الأسري: إن المصدر الأكبر الذي يتهدد النساء بلا استثناء هم الرجال الذين يعرفنهن وليس الغرباء، وغالباً ما يكون هؤلاء أفراد العائلة أو الأزواج ، وما يثير الدهشة هو درجة الشبه التي تحيط بهذه المشكلة في مختلف أنحاء العالم ، حيث يعتبر البيت بالنسبة للملايين ليس المأوى الذين يجدن المأمن فيه وإنما مكان يسوده الرعب حيث يمثل العنف الأسري أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشاراً وأكثرها قبولاً من المجتمع ، وتتعرض له نساء ينتمين إلى كل الطبقات الاجتماعية والأجناس والديانات والفئات العمرية على أيدي رجال يشاركونهن حياتهن .

والعنف الأسري هو أيضاً أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة ، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في المجتمع ، وبالرغم من كل التغيرات التي طرأت على

الأسرة في المجتمعات الحديثة فأثرت على شكلها ودورها ووظائفها الاجتماعية والتعليمية ، فإن العلاقات القائمة داخل الأسرة لا زالت ترتبط ببناء القوة التقليدي الذي يقوم على تفوق الرجل وسيطرته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وفي الأسرة بشكل خاص .

وإذا كان العنف الأسري كمفهوم يفصح عن نفسه بوضوح في ظل الأسرة النووية الأوربية في إطار علاقة الصراع بين المرأة والرجل التي تتجسد داخل الأسرة من خلال العلاقة الزوجية ،حيث تصبح المرأة الزوجة هي الطرف الذي يتعرض للعنف سواء المعنوي أو المادي ، فإن الأمر يختلف في مجتمعات العالم الثالث التي تتعدد فيها أشكال الأسرة وعلاقاتها وبناء عليه يمتد العنف المعنوي والمادي ليشمل علاوة على الأطفال المرأة ، الأم ، والزوجة والأخت والابنة . (عبد الوهاب ، 1994 ، ص20–25 بتصرف) .

2– العنف الجسدي: فالعنف الجسدي يكون واضحاً ويترك آثاراً بادية للعيان وتستخدم فيه وسائل مختلفة ، وغالباً ما تكون هذه الأدوات اليدين والرجلين بحيث تتوجه اللكمات للضحية على الوجه والرأس وسائر مناطق الجسم ، إضافة إلى شد الشعر ، وقد يتم اللجوء إلى وسائل أخرى كالعصا والسكين أو تكسير أدوات المنزل وقذفها على الضحية . (أشكال العنف : www.google.com) .

وهو الذي يقع على جسد الضحية ويترك آثاراً متفاوتة الخطورة ، والضرب هو أهم مظاهر هذا العنف بأية وسيلة كانت ، وهو الأكثر انتشاراً كما يلاحظ كذلك محاولات الخنق والحرق وغيرها.

وبعد مؤتمر نيروبي للمرأة 1985وضعت خطة عمل لمقاومة العنف الموجه ضد النساء ، وقد تمَ التعاون بين الحكومات والهيئات المحلية والدولية المختصة بحقوق الإنسان،وبين النساء والرجال ، لإظهار مخاطر ظاهرة العنف الواقع ضد النساء وقد تم تبني استراتيجيات وأساليب عمل مختلفة حسب وقائع العنف التي يتم التعامل معها وحسب الواقع الاجتماعي والانتماء السياسي والديني .

كما بذلت جهود لإظهار أثر استخدام العنف ضد النساء على مستوى أداء المرأة في جميع المجالات الإنتاجية مما يلحق الضرر بالتنمية والاقتصاد.ولذلك فإن إحدى أهم عوامل التنمية الصحية هو الاهتمام بإعطاء المرأة فرصاً متكافئة وضمان كرامتها وحقها في حياة كريمة . (شعبان ، 2000 ، ص203–206) .

3– العنف الجنسي وهو العنف المختلط (الجسدي – النفسي) :

وقد وضحته المادة الثانية من إعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة عام1993مذكرة أنه يشمل الاغتصاب للبنات الصغيرات أو للنساء بما في ذلك اغتصاب الزوجة أو إكراهها على ممارسة الجنس ، وكذلك الممارسات التقليدية الصادرة مثل ختان النساء وهو ما يزال منتشراً في بعض المناطق العربية قد تم مؤخراً منعه في مصر ، وأيضاً يشمل العنف الجنسي المضايقات أو المعاكسات والصبغة الجنسية إلى جانب إكراه المرأة لبيع نفسها وعرضها ، وكذلك الاغتصاب الذي يحدث أثناء الحروب. كما إن الزواج المبكر للفتاة يعتبر نوعاً من العنف الجنسي (أشكال العنف : www. google . com) .

4– العنف النفسي: بما أن أهم مفاتيح الإنسان الصحيح هو أن يحمل نفساً صحيحة خالية من العقد أو الأمراض والاضطرابات النفسية والتي لها الآثار السلبية على أسرته ومجتمعه وعلى إنتاجه وبخاصة في الحياة، فكيف الأمر إذا كانت أكثر من ثلاثة أرباع النساء في العالم يتلقين ضغطاً نفسياً كبيراً وعنفاً نفسياً أكثر من قبل الرجال. حتى اقتحمت المرأة العمل السياسي أو دخلت القضاء وأخذت دورها في صنع القرار فإنها لم تنجو من الضغط النفسي على الرغم من إثبات جدارتها لذلك ، فعمل المرأة في أماكن صنع القرار ما زال موضع حرج أو تعليق أو استهجان من

الرجال ، وهذا بحد ذاته عنف نفسي وهو للأسف يستفحل في مجتمعنا النظرة السلبية تجاه المرأة بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص .

إن العنف المعنوي منتشر وبشكل كبير بسبب القيم التعليمية والتقليدية التي تكرس تنشئة المرأة اجتماعياً وجعلها خاضعة منذ طفولتها المبكرة حيث تسيطر الأعراف التعليمية لسلوك الذكور المقبول ، فللرجل حق السيطرة على المرأة ، والرجال قوامون على النساء وارتباط فكرة العنف بالرجولة والذكورة ، فتتعامل المرأة داخل الأسرة على أساس أنها ضعيفة وعليها الخضوع لرجال العائلة فالشتم والإهانة وتقديم الخدمة والحرمان من الحقوق الشخصية أمر لا تجب مناقشته أو الاعتراض عليه.

5 – العنف الاجتماعي ضد المرأة (العنف العام) : ويمكن تقسيمه إلى الأنواع التالية:

أ – **في الأمثال الشعبية:** نجد الكثير من الأمثال الشعبية التي تدعو إلى قهر المرأة وتحجيم دورها وشأنها في الأسرة والمجتمع وتكفي الإشارة هنا إلى بعض الأمثلة الشعبية التي تحمل مثل هذه المضامين التي تحدد قيمة ومكانة المرأة في الأسرة خاصة المرأة الريفية . وتبدو أولى مظاهر تحقير المرأة والتقليل من شأنها في الأسرة في تفضيل إنجاب الذكور على الإناث فإنجاب الذكور يدعو إلى الفرحة والابتهاج ويكسب الأم قيمة بينما يعم الحزن والأسى الأسرة عند ميلاد الأنثى وتشعر الأم بالبؤس وخيبة الأمل وتنهال عليها عبارات التبكيت من الزوج وأهل الزوج ومن الأمثلة الشعبية المعبرة عن الفرحة بميلاد الذكر بما يرفع من قيمة الأم ما يتردد من أمثلة تقول" أم الغلام تستاهل الإكرام وأيضاً " لما قالوا لي ده ولد أتشد حيلي واتسند" في المقابل يتردد عند ميلاد الأنثى أمثلة تقول " لما قالوا لي دي بنية اتهدت الحيطة عليه " .

كذلك المثل القائل " يا مخلفة البنات يا مخلفة الهم للممات" ويصل الأمر إلى التحريض على استخدام العنف والقوة وإخضاع الإناث وقهرهن" أكسر للبنت ضلع يطلع لها 24 ضلع فهن مصدر القلق والخوف من جلب العار لذا نرى أن كثيراً من الأسر الريفية لا تتورع عن ترديد المثل القائل بأن " موت البنت سترة " وفي الحضر يعدل المثل فيقال " جواز البنت سترة " وفي الحالتين تظهر رغبة الأسرة في التخلص من الفتاة إما بالموت أو الزواج .

فالزواج إلى جانب إنه سترة للبنت فهو يزيح عن كاهل الأسرة عبئاً اقتصادياً واجتماعياً فهو تتويج لجهد بذل من أجل إعداد الفتاة وتأهيلها لدور الزوجة وربة البيت ، وتخص الكثير من الأمثلة الفتاة على الإقدام على الزواج بصرف النظر عن رأيها في الزوج ومدى تقبلها له أو رضاها عنه ، وبصرف النظر عن وجود أي تكافؤ بينهما وهنا تردد الكثير من الأمثلة التي تحمل هذا المضمون مثل" ضل راجل ولا ضل حيطة " " أقل الرجال يغني النساء " ، "جوز من عود خير من العقود " . (عبد الوهاب ، 1994 ، ص27–29) .

ب . في الجهل في تفسير القرآن الكريم : إن الرافد الديني يلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والشعوب، ولا تتوقف أهمية الدين في المجتمعات الإسلامية على دوره كرافد من روافد الثقافة السائدة ، وكأساس لتحديد المعايير الأخلاقية بل يكتسب أهمية أيضاً في هذا الإطار باعتباره مصدراً أساسياً من مصادر التشريع وسن القوانين الخاصة بنظام الأسرة والزوج.

وقبل أن نخوض في مناقشة دور الدين في تحديد مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع تجدر الإشارة أولاً إلى أن الدين الإسلامي قد أولى اهتماماً كبيرا بالأسرة وشؤونها ومكانة المرأة فيها ، وقد اتسع هذا الاهتمام ليشمل أموراً كالخطبة والزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإرشاد والولاية ، كما أفاض في تناول العلاقة بين الزوج والزوجة والآباء والأبناء ، ومع هذا فلا بد من تقرير حقيقة أن فقهاء ورجال الدين الإسلامي قد اختلفوا فيما بينهم اختلافاً كبيراً حول

تفسير هذه الأمور ، وانقسموا في ذلك إلى فريقين : فريق مستنير يقيم تفسيره لشؤون الأسرة وتحديد مكانة المرأة ودورها على أساس تحقيق العدالة والمساواة بين المرأة والرجل ، ويرى أن الأصل في الدين هو تحقيق هذا المبدأ الهام .وفريق آخر يتخذ موقفاً جامداً متزمتاً من هذه الأمور ، ويقيم من التمييز بين الرجل والمرأة منطلقاً أساسياً في تفسير وتحديد دور المرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع.

ج- في أقوال الأدباء : كان تيرتولين أحد فلاسفة الإغريق قد قال إن النص في التوراة الداعي إلى أن تغطي المرأة رأسها يرجع إلى أن حواء هي المسؤولة عن الإثم كله ،ولهذا يجب أن تغطي رأسها احتقاراً لهذا الرأس المدنس الإثم ويخاطب تيريولين حواء في هذا الصدد قائلاً : " أنت الباب الذي يقود إلى الشيطان أنت التي فتحت الطريق إلى تلك الشجرة المحرمة . أنت أول من عصى أمر الله . أنت التي أعزيته ، حيث عجز الشيطان أن يعزيه " .

وقد قال زكي مبارك : " المرأة تملك أصول الشهوات ، وهي باب الدمار والخذلان ،والمرأة هي الجحيم ، هي البلاء يصيبه الله على رؤوس العباد هي الشقاء المعجل ، والكرب الذي يسبق الموت ، والمرأة في جميع أحولها مصدر فساد ولها مداخل إلى الفتنة يعجز عتها إبليس " . (السعداوي ، 1977 ، ص 35) . وعباس محمود العقاد يقول : "الرياء الأنثوي الذي يصح أن يقال فيه انه رياء المرأة خاصة إنما يرجع إلى طبيعة في الأنوثة تلزمها في كل مجتمع ولا تفرضه عليها الآداب والشرائع ولا يفارقها باختيارها أو بغير اختيارها " . فالعقاد هنا يقر بأن كيد المرأة وكذبها جزء من طبيعتها .

قال هوميروس الشاعر الإغريقي . " أواه منك أيتها المرأة فحينما ينزع عقلك إلى الشر لا يكون في الجحيم شيطان أكثر خسة ودناءة منك " . وقال سقراط : " المرأة مصدر لكل شر " . وقال أفلاطون : " شكر للآلهة لأنني خلقت حراً لا عبداً ورجلاً لا امرأة " . وقال يوليوس الشاعر اللاتيني : " ما دموع المرأة إلا توابل للخبث والمكر " . وقال كونفوشيوس الحكيم الصيني : " إن المرأة أكبر قوة فساد وإفساد " . وقال الأديب بلزاك : " إن المرأة عندما تهتم بزوجها تكون كرجل من رجال المباحث يبحث آثار جريمة إنما تهتم به لكي تعثر على دليل قاطع على اتهامه بتهمة تظنّ أنه ارتكبها " .

وقال لا مارتين : " المرأة كتاب أبدع الخالق رسم غلافه فبدا فتنة للناظرين ووضع مقدمة فجاءت باسمة كالزهر في الربيع ، وكتب الشيطان فصوله فكانت خداعاً وشقاءاً وأحزاناً " .وقال الفيلسوف شوبنهور : " المرأة حيوان لها شعر طويل وآراء قصيرة ومصلحتها الطبيعية بالمكر والخدع لأنها حرمتها من النبوغ والعبقرية " . وقال نيتشه : " عندما خلق الله المرأة أنعدم الضجر منذ تلك اللحظة ولكن أشياء أخرى كثيرة انعدمت كذلك " . وقال شيلى الشاعر الانكليزي : " أيتها المرأة أنت نور ونار ، أنت السماء الحب خادمك وسيدك الخير في قلبك يصدر عن الحب والشر في ، قلبك ينبع من الحب ، أنت من الرجل ، أنت الغريزة وهو العقل ، وما دامت الحياة عزيزة فأنت سلطانة وهو عبد " .وقال برناردشو : " من حسن حظي أنني في عالم يحكمه الرجال ولو لا هذا لكنت أول من فقد رأسه بين ألوف الرجال الذين ستيقيم لهم المرأة المشانق في الميادين لإعدامهم بالجملة " . وقال الأديب بيير لوى الفرني : " المرأة تكتم فقط الأسرار التافهة حتى تكون جديرة يوماً بأن تحصل من صديقتها على الاعترافات الخطيرة وحينئذ تنفك عقدة لسانها وتذيعها وتنشرها على الملأ " . وقال منترلان : (إن المرأة ليل وفوضى) . (خميس ، 1985 ، ص 27 ،28 ، 29) .

د- العنف ضد المرأة في العادات والتقاليد :

والواقع إن أعظم ما يؤخر المرأة في عصرنا هو التقاليد هذه التقاليد التي جعلت الزمخشري يقول في كتابه (غريب الحديث) في صفحة 273 أن الأرملة مبغوضة (إذا مست شيئاً أتلفته) . وقد تظن أن هذه العبارة منقولة

عن حديث نبوي ولذلك أسارع بالنفي لأن الزمخشري قد نقلها عن إحدى السيدات وهذه العقيدة عن الأرملة قد عمت الأمم القديمة وبلغت أوجها من الخسة البشرية في الهند حين كانت الأرملة تحرق عقب وفاة زوجها . وكلنا كما يقول أنا طول فرانس (يولد وله لحية) . أيُّ نولد ونحن نحمل من التقاليد القديمة أعباء تجعلنا شيوخاً ونحن في المهد ، ومن هذه التقاليد احتقارنا للأرملة التي تعدُّ خير طراز للمرأة ترشح للزواج ومنها أيضاً احتقارنا للمرأة كائنة ما كانت عذراء أو متزوجة . وقصارى ما أقول إننا نعامل المرأة في أيامنا بحكم التعاليم السحرية القديمة وكل ما بيننا وبين أسلافنا الذين ماتوا قبل عشرة آلاف سنة أنهم كانوا يقولون أنها بخسة ، وأما نحن فنقول أنها رقيقة لطيفة يجب أن نوبأ بها عن مفاسد المجتمع والنتيجة واحدة في الحالتين وهي استبعادها عن النشاط الاجتماعي والتعليمي والإنساني .

إن للمرأة كما للرجال حقاً في أن تحيا حياتها كما تريد وأن لها حقاً في التطور وقصر حياتها على البيت هو إلغاء لإرادتها كما تعطيل لتطورها . (موسى ، ص 49 ،50 بتصرف) . لا عبرة بأن يقال أن مكانة المرأة هو البيت وهذا ما عودتنا عليه التقاليد لقد كان الشأن كذلك قبل مائة سنة حين كانت أعمال البيت وواجباته تقتضي من المرأة أن ترصد حياتها ، كلها على خدمة البيت والزوج والأولاد ولكن هذا البيت القديم كان بيتاً غير متمدن أما البيت المتمدن الآن فلا يحتاج أكثر من ساعة أو نصف ساعة من الخدمة في اليوم كله ومن الإجحاف أن تقول للزوجة إلزمي بيتك وابقي معطلة النهار هلموا نحو التمدن والتمدن هو حق المرأة في الحرية وواجبها في الإنتاج بل حقها قبل شيء في المساواة بالرجل وزمالتها له . (موسى ، ص 140) .

6- العنف الاقتصادي ضد المرأة : إن أولى مظاهر العنف الاقتصادي ضد المرأة حرمان المرأة من التعليم الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة حصول المرأة على عمل ، ولاسيما في وقتنا الحاضر الذي تتمركز أغلبية الأعمال فيه حول الوظائف الحكومية والتي تحتاج بالصورة إلى شهادة إعدادية على الأقل الأمر الذي يجعل الرجل يتحكم بالمرأة اقتصادياً سواء كان أباً أو أخاً أو زوجاً ، فيكون الرجل هو المصدر المالي الوحيد في البيت ، وهكذا يتحكم بالمرأة ويحدد لها مصروفها ، وقد يمتنع الزوج عن إعطاء المرأة مصروفاً كافياً لهذا الأمر الذي قد يدفعها إلى بيع قسماً من الأغراض التي اشتراها الزوج قد تكون طعاماً أو أثاثاً للمنزل وذلك من أجل تأمين ما يكفي لمصروفها الشخصي . ومن مظاهر العنف الاقتصادي المرأة المهر ولاسيما عندما يغالي بعض الأهالي في طلب المهور الأمر الذي يجعل الشاب يحجم عن الزواج بسبب غلاء المهر ويتقدم لخطبة الفتاة التي يكون مهرها مناسباً لوضعه المادي.

7- العنف القانوني :

لعل أقسى مظاهر العنف ضد المرأة هو ذلك العنف الذي تدعمه وتثبت جذوره قوة القانون رغم أن هذا القانون يكون حتماً مخالفاً لروح ونص الدستور . وهنا تجد المرأة نفسها تواجه قيم عصور التوحش القديمة التي تمتلك قوة القانون ، ولذلك يمكن أن تعصف بحياتها وتضعها ومن تحب في مهب الريح . ولعل أعنف وأقسى تمييز قانوني ضد المرأة العربية تحديداً هو استلابها حقها في الحفاظ على شخصيتها المستقلة بعد الزواج ، وبالتالي استلابها حق منح جنسيتها لأطفالها في حالة الزواج من شخص يحمل جنسية أخرى، وفي هذا انتقاص أكيد من مواطنيتها وإصرار على أنها غير مساوية للرجل في هذا المجال .

فالرجل العربي يتمكن من منح جنسيته لزوجته وأولاده مهما كانت جنسية زوجته ، أما المرأة العربية فلا تتمكن من منح جنسيتها لزوجها العربي ولا حتى لأولادها العرب . ولا بد أيضاً من تغيير القوانين التي تبيح ارتكاب جرائم " شرف " واعتبارها جرائم قتل مع سبق الإصرار فالواقع تشير إلى أن أغلب ضحايا هذه الجرائم في السنوات الأخيرة كن

من السناء اللواتي اخترن أزواجهن بشكل مستقل عن عوائلهن ، كما أن قوانين الخطف والاغتصاب العربية ما تزال توقع العقاب بالضحية في حين يفلت منه الجناة . (عبد الوهاب ، 2000 ، ص 211- 212) .

كما أن المرأة في الطلاق التعسفي تحرم من التعويض إذا كانت تعمل وتكسب من عملها ، فقد نصت المادة / 117 / أحوال على أن تعويض الطلاق التعسفي يجب ألا يتجاوز نفقة ثلاث سنوات للمرأة بالنسبة لنفقة أمثالها وتقدير هذا التعويض متروك لقناعة القاضي ضمن الصلاحية المحولة له . (عمران ، 2003 ، ص 67- 68 بتصرف) . وبالنسبة لحضانة الأولاد فإن قانون الأحوال الشخصية السوري وللأسف لم يعالج بنص خاص وصريح حق المرأة الحاضنة التي لا تملك مسكناً تمسك فيه المحضون في طلب مثل هذا السكن كما في باقي القوانين العربية . كما أنه لم يعالج سكن الزوجة بعد الطلاق أو وفاة الزوج . (عمران ، 2003 ، ص 102) .

8- العنف الواقع على المرأة من المرأة :

يجب عدم تجاهل هذا النوع من العنف أيضاً الذي يندرج في ثلاثة أطر : ممارسة الأم العنف ضد ابنتها ، وممارسة المرأة العنف ضد العاملات المنزليات ، وممارسة المرأة العنف ضد النساء الأخريات سواء كن من العائلة أو من المحيط . ومن صور هذا العنف أيضاً أن توكل الأم للولد الذكر أمر تربية أخته وتجبرها على طاعته سواء داخل المنزل أم خارجه حتى لو كان أصغر سناً منها . والنوع الآخر من العنف الذي تمارسه امرأة ضد أخرى هو ممارسة العنف ضد العاملات المنزليات (شعبان ، 2000 ، ص 219) . والنوع الثالث من العنف هو الذي تمارسه امرأة ضد امرأة أخرى من العائلة أو المحيط كالعنف الذي تمارسه الحماية ضد الكنه وبالعكس ويتردد في تراثنا الشعبي الكثير من الأمثال التي تعبّر عن علاقة الكره والبغض التي تسود بينهما.

-**أسباب العنف ضد المرأة :** إن أهم الأسباب الكامنة خلف كواليس هذا النوع من العنف هي :

1- تعتبر المرأة نفسها هي أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل وذلك مما يجعل الآخر يأخذ في التمادي والتجرأ أكثر فأكثر عند فقد المرأة من تلتجأ إليه ومن يقوم بحمايتها .

2- الأسباب التعليمية كالجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه وما يتمتع من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والعنف لها .

3- الأسباب التربوية قد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف إذ تجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وتائهة وغير واثقة وهذا ما يؤدي إلى جبران هذا الضعف في المستقبل بالعنف بحيث يستقوى على الأضعف منه وهي المرأة وكما هو المعروف أن العنف يولد العنف .

4-العادات والتقاليد : هناك أفكار وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر عن الأنثى مما يؤدي ذلك إلى تصغير وتضئيل الأنثى دورها وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره حيث يعطي الحق دائماً للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطة وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ له إذ إنها لا تحمل ذنباً سوى أنها ولدت أنثى .

5- الأسباب البيئية : فالمشكلات البيئية التي تضغط على الإنسان كالازدحام وضعف الخدمات ومشكلة السكن وزيادة السكان وبالإضافة إلى ذلك ما تسببه البيئة في إحباط الفرد حيث لا تساعده على تحقيق ذاته والنجاح فيها كتوفير العمل المناسب للشباب فذلك يدفعه دفعاً نحو العنف ليؤدي إلى انفجاره إلى من هو أضعف منه (المرأة).

6- الأسباب الاقتصادية : فالخلل المادي الذي يواجهه الفرد أو الأسرة أو التضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد أو المجتمع حيث يكون من الصعب الحصول على لقمة العيش ومن المشكلات الاقتصادية التي تكون للرجل إنه من يعول المرأة فلذا يحق له تعنيفها وذلك عبر إذا لا لها وتصغيرها من هذه الناحية ومن الطرف الآخر تقبل المرأة بهذا العنف لأنها لا تمكنها من إعالة نفسها أو إعالة أولادها . ويأخذ العامل الاقتصادي نسبة 45 % من حالات العنف ضد المرأة .

7- عنف الحكومات والسلطات : وقد تأخذ الأسباب نطاقاً أوسع ودائرة أكبر عندما يصبح بيد السلطة العليا الحاكمة وذلك بسن القوانين التي تعنف المرأة أو تأييد القوانين لصالح من يقوم بعنفها أو عدم استنصارها عندما تمد يدها لأخذ العون منهم . فمهما اختلفت الأسباب والمسببات تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة ترصد نسبة 7 % من جميع النساء اللاتي يمتن ما بين سن الخامسة عشرة والرابعة والأربعين في جميع أنحاء العالم حسب التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية .

- وللعنف الأسري تحديداً أسباباً معنية يمكن سردّ بعضها على النحو التالي :

1- اعتقاد أحد طرفي العلاقة الزوجية وغالباً ما يكون الرجل انه ينبغي أن يسيطر على الطرف الآخر وخاصة إذا رسخ في وجدانه أنه يتملكه .

2- إساءة أحد الزوجين إلى الطرف الآخر بدنياً أو جنسياً أو عاطفياً وخاصة إذا ما صحب الإساءة استهانة بمشاعر المعتدي عليه .

3- اعتقاد أحد الزوجين أن العنف هو السبيل لحل مشكلاته مع الطرف الآخر وخاصة إذا كان قد مرَّ بتجربة في محيط عائلته تأكد له من خلالها أن العنف هو الحل .

4- اعتقاد الزوج أنّه رب البيت وأن على الجميع الخضوع لأوامره وأن له حق العقاب بأي وسيلة شاء على الجميع ولا يمكن مخالفة أفراد أسرته له في هذا الاعتقاد .

5- عدم قدرة الزوج على التعبير عن مشاعره إلا بالسلوك العنيف وخاصة إذا ما كان سهل الاستثارة وكانت امرأته كثيرة الكلام ومحبة للجدل .

6- شعور أحد الزوجين بالإحباط في عمله وعدم قدرته التعبير عن شعوره بالغضب أمام رئيسه أو المتسبب في إغضابه .

7- معاناة أحد الزوجين من مشكلة مادية .

8- شعور أحد الزوجين بالعزلة وعدم القدرة على مخاطبة أي فرد بما يشعر به .

9- خضوع أحد الزوجين للنقد المستمر والجارح من الطرف الآخر أو من أهله أو من أهل زوجته بسبب تسامحه أو تهاونه في حقه في بعض المواقف .

وهذه الأسباب هي الأكثر شيوعاً في تفجير أزمة العنف الأسري وإن لم تكن هي كل الأسباب كما أشرنا حيث أنها تتعدد بتعدد واختلاف المواقف الاجتماعية ويتنوع الأشخاص المشاركين فيها . (أحمد ، 2001 ، ص 362 ، 363) .

النظريات المفسرة للعنف ضد الزوجات :

بدأت المحاولات النظرية لتفسير العنف الأسرى في أواخر الستينات وتركز اهتمام الباحثين على العوامل النفسية الكامنة وراء إساءة معاملة النساء وكان التفسير التقليدي الشائع الذي توصل إليه (سنيل) snell (1964) . وزملاؤه ، هو أن الشخصية الماسوشية أو المازوكية للمرأة هي السبب الذي يفسر سوء معاملتها من جانب زوجها .

ويرى الباحثون أن النظريات السيكولوجية تشكل معاً إطاراً متكاملاً لتفسير ظاهرة العنف الأسري وخاصة الاعتداء على الزوجات، ذلك أن هذه الظاهرة لا يمكن دراستها إلا بالاستعانة بمدخل النظم العلمية المتعددة mwltisidcilinary approach ، فالمتغيرات التي تعالجها تلك النظريات بعضها له طبيعة سوسيولوجية وبعضها الآخر له طبيعة سيكولوجية ولا يمكن فصلهما .

1- النظرية النسوية : femibist theory :

إذا ما قورنت النظرية النسوية بغيرها من النظريات الأخرى التي تفسر سوء معاملة الأزواج لزوجاتهن سنجد أنها حظيت باهتمام أوفر لدى الباحثين وكانت الأكثر انتشاراً واستخداماً في بحوثهم . وترمي النظرية إلى تفسير سوء معاملة الزوجات عن طريق سير البناء الاجتماعي للمجتمع ولذلك فهي تؤكد على عدد من القضايا مثل : ضرورة التأكيد على الخبرات التي يكتسبها أفراد المجتمع نتيجة انتمائهم لجنس النساء أو الرجال . وتجدر الإشارة إلى أن النظرية النسوية لا تتجاهل النزعة الأبوية للمجتمع عند تحليل حوادث إساءة معاملة الأزواج لزوجاتهن . وهذا يعني أن الرجال يلجؤون إلى العنف ضد زوجاتهم للمحافظة على وضعهم وتأكيد هيمنتهم باعتبارهم من الرجال ، في علاقتهم بالنساء (sawnders , 1988) ويذهب dobash ana dobasg (1979) . إلى أن المجتمعات ذات التراث اليهودي – المسيحي هي التي صدرت عنها فكرة السيطرة بالقوة على النساء .

والخلاصة ، أن النظرية النسوية تكشف عن أن لجوء الرجال إلى العنف يعد استعراضا لما يتمتعون به من قوة وسلطة ومكانة في المجتمع تفوق ما تتمتع به النساء . وهذا الوضع يعطي لكثير من الرجال انطباعا مفاده أن من حقهم إساءة معاملة زوجاتهم . ومن ثم ، فإن إنهاء هذه المعاملة السيئة يتطلب إعادة بناء علاقات القوة بين الرجال والنساء في المجتمع ككل .

2- نظرية الارتباط بين الدور والنوع sex – role theory : يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن التنشئة الاجتماعية للأطفال وتهيئتهم للقيام بأدوار اجتماعية ترتبط بالجنس الذي ينتمون إليه سواء كانوا ذكورا أم إناثا يفضي إلى سوء معاملة (walker ,1979) .

ويرى بعض العلماء (strong and de vawlt , 1995) أن تنشئة الفتيان من الناحية الجنسية في سني أعمارهم المبكر لها تأثيرها بعد ذلك على علاقتهم الجنسية مع زوجاتهم . وهكذا تقدم نظرية الارتباط بين الدور والنوع تفسيرا مبسطا لسوء معاملة الأزواج لزوجاتهم يكمن في أن الأدوار التي يقوم بهم الرجال والنساء تضع الرجال في وضع أفضل من النساء وتسمح لهم بإساءة معاملتهن ولذلك فإن الحيلولة دون إساءة معاملة النساء وخاصة الزوجات تتطلب إعادة هيكلة الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء في المجتمع وإعادة تشكيل عملية التنشئة الاجتماعية التي عن طريقها يتم التدريب على هذه الأدوار.

3-نظرية ثقافة العنف: يؤكد أصحاب نظرية ثقافة العنف عند تفسيرهم ظاهرة سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم أن أسس سوء معاملة أي شخص سواء كان زوجة أو طفل أو أحد كبار السن تكمن في شيوع ثقافة العنف وقبولها في المجتمع . من ذلك على سبيل المثال ، أن يقر المجتمع اللجوء إلى العنف باعتباره وسيلة لحل الخلافات أو حسم

الصراعات على المستوى المحلى أو القومي أو حتى العالمي ، وقد يلجأ البعض إلى استخدام العنف لغرض امتثال الآخرين لرغباتهم (vians , 1992) . وطبقا لنظرية ثقافة العنف فإن تقبل العنف ثقافيا من جانب المجتمع الأكبر يضفى الشرعية على استخدام العنف في الحياة الأسرية ويدعم اللجوء إليه (mccall & shields , 1986) .

وأخيراً نلاحظ أن نظرية ثقافة العنف تكشف عن أن العنف موجود بين الأفراد في الشرائح المختلفة للمجتمع على أنه وسيلة مشروعة لمعالجة المشكلات ، ونتيجة لذلك ، قد يلجأ الرجال إلى استخدام العنف في حل المشكلات العائلية ولحسم أية خلافات قد تنشب مع زوجاتهم ولوقف سوء معاملة الزوجات ، في هذه الحالة ، يجب أن تعيد صياغة المتغيرات التعليمية التي تعزز اللجوء إلى العنف واستخدامه .

4- نظرية تناقل الخبرات بين الأجيال theory integenration transmission:

استخدم بعض العلماء هذه النظرية لتفسير سوء معاملة الرجال لزوجاتهم . وتنهض هذه النظرية على فرض أساسي وهو أن الأفراد الذين رأوا وعاشوا تجربة العنف في منازلهم حينما كانوا أطفالا يكونوا أكثر ميلا إلى استخدام العنف في منازلهم . فالرجال الذين كانوا يرون آباءهم يسيئون معاملة أمهاتهم وكانوا هم أنفسهم يتعرضون للمعاملة السيئة من آبائهم غالبا ما يلجأون إلى العنف مع زوجاتهم وأولادهم .

-أساليب مقاومة العنف ضد النساء :

لا بد للمرأة هنا من أن تشير إلى كل تصرف أو كلمة أو إجراء تعتبره مجحفاً بحقها كإنسانة مساوية في الإنسانية . وقد تكون هناك الكثير من التصرفات التي تعتبرها المرأة مجحفة بحقها ، والتي يقوم بها الرجل بشكل عفوي، أو بسبب مفاهيم التربية القديمة ، ولكن دون قصد الإيذاء إطلاقاً . ما لم تقم المرأة بتنبيه الرجل إلى العبارات والتصرفات التي لا تقبلها ، أو التي تعتبرها مهينة ، فهو لن يعرف ما هو مقبول وما هو غير مقبول من وجهة نظرها .

وكثيراً ما تعيش النساء في خوف لا مبرر له بحيث يخشين أن عالمهن سينهار إذا ما عبرن عن احتجاجهن على أي شيء صادر عن الزوج ، وقد لا يكون الأمر كذلك أبداً ، وقد تكون صورة المرأة عن زوجها مختلفة تماماً عن صورته عند ذاته ، ولا بد من إعادة تثقيف الرجال عن المرأة الجديدة العاملة ورفيقة الدرب التي تشارك الرجل همومه وأعباءه المادية والاجتماعية ولا بد له من أن يشاطرها أيضا الشعور بالكرامة وتكافؤ الفرص . كما يعتبر بعض الرجال أن المرأة بطبيعتها تتحمل ، بل إن جزءاً من وظيفتها الجسدية والنفسية يقتضي أن تتحمل ما لا يستطيع الرجل تحمله .

وإذا ما عدنا إلى الدراسات التي قامت بها نساء في دول إسلامية تقع في جنوب شرق آسيا ودول أخرى لمقاومة ظاهرة العنف ضد النساء نرى أن هؤلاء الرائدات والباحثات قد أخذن قصصاً واقعية من دول إسلامية وعربية وسردن هذه القصص ووجهن أسئلة إلى النساء القارئات تهدف إلى اكتشاف مدى انتشار هذه الظاهرة بينهن وإثارة الوعي بين النساء كي يتمكن من تحديد الظاهرة ومن ثم التعامل معها بأفضل الطرق والأساليب الممكنة .

لقد حان الوقت لتبني قضايا المرأة من قبل النساء والرجال على حدّ سواء لأن الوعي الاجتماعي والحضاري بلغ مرحلة تسمح بحدوث مثل هذا التبني المشترك خاصة وأن تاريخ المرأة العربية مليء بالأسماء التي احتضنت قضيتها ودافعت عنها من قاسم أمين ورفاعة الطهطاوي إلى كل الآباء والأخوة والأزواج والأبناء الذين اعتبروا قضية المرأة ملازمة للقضايا الوطنية الكبرى ، وللحياة الحرة الكريمة لأمهاتهم وأخواتهم وبناتهم وأزواجهم وهذا دليل على نضوج الوعي السياسي والاجتماعي وعلى تمتع المجتمع كله بقدر كبير من التحضر الحقيقي الذي يأبى أن يسكت على ضيم واقع على أي فرد من أفراد المجتمع ومن بينهم المرأة طبعاً . (شعبان ، 2003 ، ص 221 – 224) .

بعض الحلول المقترحة لعلاج العنف ضد المرأة :

1- الرجوع إلى القانون الإلهي والمركز الذي وطده القرآن للمرأة في مجال الحياة والدولة والمجتمع، حيث أن الأديان السماوية قد أقرت بأهلية المرأة لكل تكليف إيماني واجتماعي وتقيدي ومالي وأخلاقي كالرجل بدون أي تمييز . (دورورة ، 1967 ، ص من 29-34 بتصرف) .

2- التوعية الاجتماعية سواء كان ذلك في المجتمع الأنثوي أو في المجتمع العام، إذ لا بدّ من معرفة المرأة لحقوقها ، وكيفية الدفاع عنها ، وإيصال صوت مظلوميتها إلى العالم بواسطة كافة وسائل الإعلام ، وعدم التسامح والتهاون ، والسكوت في سلب هذه الحقوق ، وصناعة كيان واعي ومستقل لوجودها . و نشر هذه التوعية في المجتمع الذكوري أيضاً ، عبر نشر ثقافة احترام وتقدير المرأة التي تشكل نصف المجتمع بل غالبيته .

3- إنشاء المؤسسات التي تقوم بتعليم الأزواج الجدد على كيفية التعامل الصحيح مع بعضهما البعض ومراعاة حقوقهما المتبادلة تجاه الآخر .

4- العمل على دعم التنظيمات النسائية بكافة أشكال الدعم المادي والتعليمي والإداري والإعلامي وتشجيع الأقلام الصحفية التي تتبنى قضية المرأة وتدافع وتحاول المساهمة في تبديل العقلية والمعتقدات الاجتماعية التي تدعى العنف ضد المرأة وتعززه وتشجع عليه .

5- مطالبة الجهات المختصة برفع كافة التحفظات السورية على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها . وتعديل القوانين الوطنية بما ينسجم مع هذه الاتفاقية .

6- إيجاد قوانين جديدة لحماية المرأة ولاسيما الزوجة من أشكال العنف الأسري الذي يقع عليها لماله من نتائج خطية واعتبار هذا العنف كأي جريمة أو اعتداء يعاقب عليه القانون .

7- اعتبار التنظيمات النسائية جزءاً من المجتمع المدني تستطيع القيام بدورها وتعطيها كامل للحرية في هذا المجال لكي تقوم بدورها الإيجابي والفعال بما يحقق مصلحة الوطن كون النساء تشكل نصفه .

8- إيجاد مراكز وهيئات ومؤسسات اجتماعية تدعمها الدولة وتزودها باختصاصيات في مجال علم النفس والاجتماع ومرشدات وطبيبات صحة تستقبل النساء المعنفات وتقدم لهن النصح والإرشاد وتعرفهن بحقوقهن وتحاول إعادتهن إلى التوازن وتتابع قضاياهنْ .

9- أن تقوم الجمعيات النسائية والناشطين في مجال الدفاع عن المرأة بحملات إعلامية ضخمة لفضح العنف الواقع على المرأة وبيان مخاطره على الأسرة وعلى المجتمع وان تبدأ هذه الحملات في إطار المجتمعات المحلية والإقليمية وصولاً إلى الشبكات والمنظمات الدولية لخلق ثقافة عالية موحدة ضد العنف واعتباره منافياً للكرامة البشرية وأن جسد المرأة مصون لا يمكن المساس به .

10- النضال من أجل تغيير بعض القوانين الوطنية التي تكرس التمييز بين الرجل والمرأة والتي تشكل أرضية للعنف ضد النساء بشكل أو بآخر مثل تعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وقانون العقوبات .

11-العمل على تغيير كل ما يكرس ويعزز المواقف التي تتسم بالتمييز بين المرأة والرجل كالمناهج المدرسية .

12-ومن لمهم جداً توعية المرأة لحقوقهم وتمكنهم من ممارستها وكذلك التوجه نحو المجتمع عموماً للتعريف بهذه الحقوق.

-الدراسة العملية:

-العينة : قام الباحث بتوزيع الاستبيان على عينة من أفراد الأسر بلغ عددهم 40 فرداً انقسموا إلى أربعة أقسام ذات مستوى اقتصادي عالي ، وأخرى ذات مستوى اقتصادي متدني ، وأسر ذات مستوى ثقافي عالي ، وأخرى ذات مستوى ثقافي متدني ، وتضمن الاستبيان مجموعة من البنود حول الأسباب التي تؤدي إلى زيادة العنف ضد المرأة .

حدود البحث : الحدود الزمانية : نفذت الدراسة في الفترة: 2013-2014 م . الحدود المكانية : الجمهورية العربية السورية ، محافظة اللاذقية .

أدوات البحث : عبارة عن استبيان يوزع على أفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع ، والأسر ذات المستوى التعليمي المتدني مؤلف من 20 بنداً ، ونفس الاستبيان يوزع ذات على أفراد أسر أخرى ذات مستوى اقتصادي مرتفع وأسر ذات مستوى اقتصادي متدني. يتعلق كل من البنود بمختلف جوانب المشكلة يقابلها ثلاثة احتمالات (دائماً ، أحياناً ، أبداً) .

القوانين الإحصائية المستخدمة :

لقد تم استخدام قانون المتوسط الحسابي م = $\frac{\text{مج}(\text{س})}{\text{ن}}$

وقانون الانحراف المعياري ع = $\sqrt{\frac{\text{مج}(\text{س}-\text{م})^2}{\text{ن}}}$

حيث (م) هي المتوسط الحسابي .

وقانون ت استودنت = $\frac{\text{م}_2 - \text{م}_1}{\sqrt{\frac{\text{ع}_2^2}{\text{ن}_2} + \frac{\text{ع}_1^2}{\text{ن}_1 - 1}}}$

المعالجة الإحصائية وتحليل النتائج :

أ – المعالجة من أجل التحقق من صحة الفرضية الأولى :

لدينا جدول يوضح علامات أفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع ، وأفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني بعد تفريغ الاستبانة بالإضافة إلى الانحراف عن المتوسط الحسابي .

(س: المستوى الاقتصادي المرتفع ، ص : المستوى الاقتصادي المتدني) .

ن	س	س-م	(س-م) ^{2}	ص	ص-م	(ص-م)^2
1	16	8.3-	68.89	20	0.3	0.09
2	21	3.3-	10.89	19	0.7-	0.49
3	27	2.7	7.29	24	4.3	18.49
4	25	0.7	0.49	23	3.3	10.89
5	24	0.3-	0.09	6	17.7-	313.29

75.69	8.7–	11	0.09	0.3–	24	6
0.09	0.3	20	39.69	6.3–	18	7
53.29	7.3	27	75.69	8.7	33	8
5.29	2.3	22	0.09	0.3–	24	9
28.09	5.3	25	44.89	6.7	31	10
505.7		197	248.1		243	

نقوم بحساب المتوسط الحسابي لأفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع وأفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني .

$$م\ س = \frac{مج\ س}{ن} = \frac{243}{10} = 24.3 .$$

$$م\ ص = \frac{مج\ ص}{ن} = \frac{197}{10} = 19.7 .$$

$مج\ (س - م)^2 = 248.1$.

$مج\ (ص - م)^2 = 505.7$. وبعد ذلك نقوم بحساب الانحراف المعياري لأفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع ، وأفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني .

الانحراف المعياري لأفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع :

$$ع_1 = \sqrt{\frac{مج(س-م)^2}{ن_1}} = \sqrt{\frac{248.1}{10}} = 4.98 .$$

$(ع_1)^2 = 24.81$.

الانحراف المعياري لأفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني :

$$ع_2 = \sqrt{\frac{مج(ص-م)^2}{ن_1}} = \sqrt{\frac{505.7}{10}} = 3.162$$

$(ع_2)^2 = 10$ وبعد ذلك نطبق قانون ت استودنت .

$$ت\ ستودنت = \frac{|م_1 - م_2|}{\sqrt{\frac{(ع_1)^2 + (ع_2)^2}{ن - 1}}} = \frac{|19.7 - 24.3|}{\sqrt{\frac{(4.98)^2 + (3.162)^2}{20 - 1}}}$$

$$= \frac{4.6}{\sqrt{\frac{10 + 24.81}{19}}} = 3.39 .$$

تفسير النتائج : أ-**الفرضية الأولى** : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع والأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني من حيث استخدام العنف ضد المرأة . بالحساب نجد أن T المحسوبة 3.39 أكبر من T المجدولة 2.26 ، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بوجود علاقة بين الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع والأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني من حيث استخدام العنف ضد المرأة . إذ يعتقد أفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع أن الرجل في هذه الأسر قادر على تلبية جميع متطلبات المرأة المادية لذلك من السهل عليها أن يعيشا في اتفاق وود بعيداً عن الخلافات وزيادة العنف الواقع من الرجل ضد المرأة ، أما أفراد الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتدني فالرجل في هذه الأسر غير قادر على الإنفاق على زوجته وبيته فيحس بالضغط النفسي ويحاول التنفيس عنه في ضرب المرأة وممارسة العنف ضدها .

ب – المعالجة من أجل التحقق من صحة الفرضية الثانية :

لدينا جدول يوضح علامات أفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع ، وأفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المتدني بعد تفريغ الاستبانة بالإضافة إلى الانحراف عن المتوسط الحسابي . (س : المستوى التعليمي المرتفع ، ص : المستوى التعليمي المتدني) .

ن	س	س–م	(س–م) ^{2}	ص	ص–م	(ص–م)^2
1	25	0.2	0.04	19	5.3–	28.9
2	28	3.2	10.24	22	2.3–	5.29
3	24	0.8–	0.64	27	2.7	7.29
4	23	1.8–	3.24	24	0.3–	0.09
5	23	1.8–	3.24	26	1.7	2.89
6	25	0.2	0.04	25	0.7	0.49
7	25	0.2	0.04	20	4.3–	18.49
8	28	3.2	10.24	28	3.7	13.69
9	22	2.8–	7.84	29	4.7	22.09
10	25	0.2	0.04	23	1.3–	1.69
	248		35.6	243		100.1

نقوم بحساب المتوسط الحسابي لأفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع وأفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المتدني .

$$م\ س = \frac{مج\ س}{ن} = \frac{248}{10} = 24.8 .$$

$$م\ ص = \frac{مج\ ص}{ن} = \frac{243}{10} = 24.3 .\quad مج\ (س - م)^2 = 35.6 .$$

مج (ص – م)^2 = 100.1 . وبعد ذلك نقوم بحساب الانحراف المعياري لأفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع ، وأفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المتدني .

الانحراف المعياري لأفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع :

$$ع_1 = \sqrt{\frac{مج(س-م)^2}{ن-1}} = \sqrt{\frac{35.6}{10}} = 1.88 \quad . \quad (ع_1)^2 = 3.56$$

الانحراف المعياري لأفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المتدني :

$$ع_2 = \sqrt{\frac{مج(س-م)^2}{ن-1}} = \sqrt{\frac{100.1}{10}} = 3.16$$

$(ع_2)^2 = 10.01$ وبعد ذلك نطبق قانون ت استودنت .

$$ت\ ستودنت = \frac{|م_1 - م_2|}{\sqrt{\frac{(ع_1)^2 + (ع_2)^2}{ن-1}}} = \frac{|24.3-24.8|}{\sqrt{\frac{10.01+3.56}{19}}} = \frac{0.5}{\sqrt{\frac{13.57}{19}}} = 0.59$$

تفسير النتائج :الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع ، والأسر ذات المستوى التعليمي المتدني في استخدام العنف ضد المرأة . بالحساب نجد أن T المحسوبة 0.59 أصغر من T المجدولة 2.26 ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تقول بوجود علاقة بين الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع والأسر ذات المستوى التعليمي المتدني في استخدام العنف ضد المرأة . ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود علاقة بين الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع ، والأسر ذات المستوى التعليمي المتدني في استخدام العنف ضد المرأة . إذ يعتقد أفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع وأفراد الأسر ذات المستوى التعليمي المتدني أن التعليم لا يؤثر في زيادة العنف ضد المرأة أو في تخفيفه ، فالرجل سواء أكان متعلماً أم لا فهو يعاني من ضغوط الحياة والضغوطات النفسية التي تجعله يبحث عن منفس لها حتى يستطيع التخلص منها فيمارس العنف ضد المرأة على اعتبار أنها الحلقة الأضعف في الأسرة سواء أكانت أماً أم أختاً أو زوجة .

الاستنتاجات والتوصيات:

استناداً للتجارب الميدانية والدراسات التي تناولت وضع المرأة في المجتمع وضرورة حمايتها من العنف الذي يمارس ضدها .

1- المطلوب هو وقفة عالمية وعربية ومحلية رادعة تكشف عن كافة أشكال العنف الممارس ضد النساء ، كما تضع التشريعات اللازمة والحاسمة للمواجهة .

2- أن تصبح قضية العنف الموجهة ضد المرأة قضية حقوق إنسان ينضم لها الرجال كما تنضم لها كافة مؤسسات المجتمع من أجل وقف العنف ضد النساء في كل مكان .

3- إيجاد برامج تدريبية ترمي إلى الحيلولة دون حدوث العنف قبل أن يبدأ فمساعدة البنين والبنات على تعلم كيفية تسوية النزاعات بطريقة غير عنيفة وتقديم برامج تعلم كيفية الخروج من الأفكار التقليدية عن الذكورة والقوامة وغيرها من البرامج التي قد تغير المفاهيم والأفكار التي تحرض على ممارسة العنف ضد النساء .

4- وضع وتنفيذ برامج تربوية خاصة تهدف إلى تأهيل الفتاة وإعطائها الثقة بالنفس وتمكينها وتقوية احترامها لذاتها .

5- العمل على تعزيز ثقافة الحوار واحترام الآخر داخل الأسرة من خلال برامج توجه للأسرة والمقبلين على الزواج .

6- إدخال مفاهيم تبادل الأدوار داخل الأسرة إلى المناهج الدراسية وتعليم البنات والبنين على مهارات حل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق الأنشطة خارج نطاق الصف المدرسي .

7- نشر الوعي حول ظاهرة العنف الأسري ونقلها من الشأن العائلي إلى الشأن العام خلال حملات توعية شاملة لكل من النساء والرجال .

8- إجراء الدراسات والأبحاث حول هذه الظاهرة لتحديد أنواعها وأسبابها وصولاً لمعالجتها ومنع حدوثها .

9- القضاء على الأمية القانونية للمرأة وصولاً لمعرفتها بحقوقها الممنوحة لها بالقوانين .

10- تأمين مراكز استماع للنساء ضحايا العنف لتقديم الإرشاد القانوني والنفسي للمرأة المعنفة وتقديم خدمات تأهيل للضحايا وبرامج للمساعدة على تجاوز المشكلة من كافة النواحي .

11- العمل على إصدار نصوص قانونية تجرم العنف الأسري ووضع إجراءات تكفل تقديم إبلاغات حول العنف الأسري سواء أمام الشرطة ، أو مباشرة أمام المحاكم والحكم بالتعويض للمتضررين إلى جانب العقوبة الجزائية .

الخاتمة:

وختاماً يجب أن نكف عن النظر إلى المرأة نظرة دونية أو إنها أقل من الرجل ، ويجب أن يكف الرجل عن ممارسة العنف ضدها ، فهذا الأمر يشل قدرتها على الحياة وعلى الشعور بالكرامة والإنسانية ، وإذا لم يقتنع بهذا الأمر فيجب إجباره بكافة الوسائل الممكنة .

المراجع:

1- بثينة شعبان : المرأة العربية في القرن العشرين ، دار المدى للثقافة والنشر ، الكويت ، 1993 م

2- خلود نديم عمران : واقع المرأة بين الشرع والقانون والتطبيق ، (بحث عملي قانوني أعد لنيل لقب أستاذ في المحاماة) ، دار قرطاج ، 2003 م .

3- رويدة عفوف : ظلم المرأة في الأمثال الشعبية، جريدة الثورة، العدد 13851 ، 26 شباط 2009

4- غريب سيد أحمد : علم اجتماع الأسرة ، دار المعرفة الجامعية، 2001 م .

5- فرج عبد القادر طه: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، ط1، دار سعاد الصباح ، الكويت، 1993 م .

6- ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري (الجريمة والعنف ضد المرأة)، دار المدى للثقافة والنشر، 1994 / 2000 م .

7- محمد عزة دروزة : المرأة في القرآن والسنة ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، لبنان ، 1967 م

8- محمد عوض خميس : دفاعاً عن المرأة ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1985 م .

9- مطاوع بركات: أبرز أنماط العنف الأسري العنف بين الزوجين، مجلة العربي، العدد 449 ،1996

10- نوال السعداوي : الوجه العاري للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1،لبنان،1977

11- نوفل نوفل إبراهيم : الوجيز في مصطلحات التربية وعلم النفس، ط1،دار الجندي، دمشق ،2003

مراجع الانترنت :

1- من هو المعنف . www.google.com

2- أشكال العنف ضد المرأة www.google.com

3- أسباب العنف ضد المرأة www.google.com .

4- العنف ضد المرأة www.google.com .